

المملكة المغربية مؤسسة وسيط المملكة

العدد 12

أكتوبر - دجنبر 2014

حدث بارز

إعلان مراكش بشأن الوساطة المؤسسية

في إطار المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، المعقد بمراكش من 27 إلى 30 نونبر 2014، نظمت مؤسسة وسيط المملكة المغربية لقاء خاصا حول موضوع "الوساطة المؤسسية دعامة لحماية حقوق الإنسان"، والذي تمت مقارنته عبر تنظيم موائد مستديرة حول المحاور الآتية:

- الوساطة المؤسسية رافعة للممارسات الجيدة في الإدارة؛
 - مستقبل الأمن الإداري والخدمات العمومية؛
 - الوسيط آية أساسية في البناء الديمقراطي؛
 - ريز التواصل والتعاون والتكامل بين مختلف الشبكات الدولية للوساطة.
- وقد اشغال اللقاء اندكوز المصادقة على إعلان مراكش بشأن الوساطة المؤسسية.



وفيما يلي نص الإعلان المصادق عليه:

الفهرس

4	أبجدة
6	تاريخ
9	التعاون الدولي

أجندة

23 مارس 2015: يوم دراسي
تخليدا لعشر سنوات من العمل
الفعلي في مجال الوساطة الإدارية.

:

السيدة فاطمة كريش

هيئة الإ :

الآنسة هدى آيت زدان

السيدة كوثر السقاظ

السيد محمد الصيار

البريد الإلكتروني:

contact@mediateur.ma



إن رؤساء الشبكات الدولية للمواطنة والوسطاء والأبوسمانات، وممثلي المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، المجتمعين في اللقاء المنظم من طرف وسيط المملكة المغربية، بمراكش بتاريخ 28 نونبر 2014، في خضم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بمبادرة من المجلس الوصني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وهم يؤكدون على أهمية التظاهرة التي جمعتهم حول موائد مستديرة، تم فيها تبادل الرؤى بخصوص المواطنة كدعامة للبناء الديمقراطي، وكرافعة للممارسات الجيدة، كما وقع التساؤل بمناسبةها حول مفهوم الأمن الإداري ومستقبل المواطنة، وتم تعميق التفكير خلالها في سبل تعزيز التعاون بين مختلف الشبكات الدولية للمواطنة المؤسساتية؛ إذ يُشيدون بالمستوى الرفيع لما تم تقديمه من عروض وما تفضل به الحضور من مداخلات، وينوهون بالأجواء التي لبعثت اللقاء، الذي تميز بحسن تنظيمه؛

وإذ يستحضرون الدور الهام الذي قامت به المملكة المغربية، لبلورة القرار الأممي رقم 207/65 بتاريخ 21 دجنبر 2010، وما تلاه من قرارات تصب كلها في اتجاه دعم المواطنة المؤسساتية؛ واقتناعا بالمكانة المتميزة، التي تحتلها هذه المواطنة في كل بناء ديمقراطي، وما تقوم به من أدوار إيجابية، تعزيزا للحكامة الجيدة ودفاعا عن الحقوق، وتحقيقا للإنصاف؛

وحرصا على المزيد من دعم المجهودات التي تبذلها مؤسسات المواطنة والأبوسمان في مختلف البلدان، لتكون في مستوى انتكارات الأفرار والجماعات، التي قد تلجأ إليها لرفع ما تأكد لها من إخلالات مست بما لهم من حقوق في علاقاتهم مع الإدارات؛

وبالنظر إلى أن هذه المؤسسات، وإن اختلفت تسمياتها وأنماض إحداثها، وكيفيات ممارسة اختصاصاتها، فإنها تتوحد في المبادئ التي يقوم عليها كيانها من استقلال وحياد، وفي أهدافها؛

واستنادا إلى القيم والمبادئ العالمية المشتركة التي تنهل منها المواطنة المؤسساتية، والتي تحفز على بذل كل الجهود لمساعدة كل من يلجأ إليها، بغض النظر عن جنسيته أو موطنه، فإن الأمر يستدعي، ولو في غياب وجود اتفاقيات ثنائية، مد جسور التعاون بين مختلف المؤسسات من أجل الأخذ بيد مواصني نصيرتها لإيجاد حلول لما قد يضر لهم من نزاعات مع الإدارات التابعة للدائرة الترابية لبلدانها؛

واعتمادا على ما تم التوافق عليه والعمل به في إطار تكتلات جهوية أو ذات خصوصية لغوية، أبانت عن جدوى الالتئام، وأثرت بما أتاحتها فرص اللقاء من تبادل التجارب والخبرات، مهدت للتعرف وللإطلاع على أجود الممارسات، ومكنت من ملامسة ما يعتبر من أحسن التطبيقات في مجال المواطنة الإدارية؛

وإيماننا من لدن كل المؤسسات بأن الانفتاح على باقي الثقافات، واستئناسنا بما انتهت إليه نصيراتها عبر العالم، يشكل رصيذا غنيا يسعف في تطوير العمل والارتقاء به نحو الأفضل، فإنه بات من المناسب التفكير في إيجاد مركز دولي للتكوين وتبادل التجارب متعدد اللغات؛

واعتبارا لأن المشروعية والحكمة الجيدة والالتزام بمبادئ العدل والإنصاف رائد كل مؤسسات المواطنة، وهي كلها تنهل من المتوافق عليه دوليا من القيم الكونية المشتركة، التي تروم إسعاد البشرية في مناخ تحترم فيه الشرعية، وترعى فيه الكرامة، ويتصرف فيه الفرع بروح المواطنة المسؤولة مستفيدا من الحق ومذعنا للواجب، وهو ما يبعث على الدفع إلى تبني مدونة توثق للمستقر عليه من القواعد؛

وإيماننا بأن الوقت قد حان لبحث سبل إيجاد آلية دولية تشكل نواة لمنظمة عالمية تكون تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة، وتلتزم فيها مختلف الدول، كي تشكل رافعة لتطوير ودعم عمل الوسطاء والأمبودسمانات، على أن يعهد لهذه الآلية، التي تلتقي فيها التكتلات المجتمعة بمراكش، والتي تكون مفتوحة لنصيراتها، بوضع مشروع يرفع إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة؛

وبناء على ما تقدم؛

فإن المجتمعين بمراكش يقترحون العمل على إحداث الآلية المشار إليها أعلاه والخاصة بالمواطنة المؤسساتية، باعتبارها فاعلا ضروريا، في كل بناء ديمقراطي، تهتم بالدفاع عن الحقوق وتحصر على توكيد الحكمة الجيدة، وتؤمن للأفراد والجماعات ما هم في حاجة إليه من خدمات إدارية، وتسعى إلى توفير كل شروط التواصل الفعال بين الإدارة ومرتفيها في الحصار ما ينبغي أن يصبح دائما العمل الإداري بالمشروعية والإنصاف؛

ولذلك، أجمعوا على رفع ملتس لباقي رؤساء الشبكات الدولية لإيجاد إحصار لتواصل دائم ومنتظم بينما تمهد لإحداث الآلية المذكورة، تكون منتدرة مفتوحة لكل المؤسسات الوحدية المتخصصة ذات الصلة بالمواطنة المؤسساتية، مهما كانت تسميتها، وتوثق لنظام نموذجي لهذه المواطنة، وتدفع إلى تعزيزه وتطويره، وإعداد اتفاق متعدد الأصراف، تقدم بمقتضاه مختلف المؤسسات الدعم والمعونة لمواطني الدول الأخرى كلما كانوا في خلاف مع إدارات بلدانهم، وكذا إنجان كل ما من شأنه أن يوسع آفاق ومجالات التعاون؛

ويتخبون لهذه الغاية، لجنة تحت رئاسة، وسيد البلد المنظم، الرئيس الشرفي لجمعية أمبودسمان البحر الأبيض المتوسط، الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وعضوية السيدات والسادة، رايمود مان جيرمان، حامية المواطن بالكيبك ورئيسة جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين، وجون والترس أمبودسمان ناميبيا ورئيس المعهد الدولي للأمبودسمان من أجل التفكير في الإحصار القانوني لهذه الآلية، مع إجراء ما يقتضيه الأمر من اتصالات مع كل من يجب، ورفع ما سوف يتطلبه الموقف من ملتسات إلى السيد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة.

وحرر بمراكش في 28 نونبر 2014.

18 دجنبر 2014: مجموعة من الشباب الرواد من أوروبا وأمريكا الشمالية.



التكوين

1 و 2 و 3 دجنبر 2014: الدورة التدريبية الرابعة -عشر المائدة مستديرة
الوسطاء اعضاء جمعية الامبرودمان والوسطاء الفرائخونين حول موضوع
"التخطيط الاستراتيجي رافعة لحركة عمل الوسطاء والامبرودمان في الفضاء
الفرائخونين".



الزيارات

في إطار الزيارات التي قامت بها مجموعة من الوفود الاجنبية لمؤسسة وسيط
المملكة تم استقبال الشخصيات والوفود التالية:

15 اكتوبر 2014: السيد رون جرارد -ستوكهولم- سفير هولندا.



05 نونبر 2014: الرئيس الاول للمجلس الاعلى لجمهوريّة التشاد.



14 نونبر 2014: طلبة الجامعة الدولية لقطوريندا.



التظاهرات

في إطار افتتاح مؤسسة وسيط المملكة على محيطها احواري، وبناء على الدعوات التي وجهت لها من طرف بعض الجهات، سيما مؤسسات الخدمات، شاركت هذه الاخيرة في التظاهرات التالية:

23 اكتوبر 2014: تنظيم لقاء تواصلي بمهمة توعوي ماسية بفرجة، اكادير.



24 اكتوبر 2014: المشاركة في الاجتماع المتعدد من طرف وزارة الوظيفة العمومية وبعثات القطاعات، من اجل تدارس "اتفاق التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية".

19 و20 نونبر 2014: الحضور في فعاليات المؤتمر الاقليمي الاول لمسارات التعاون لمخاطبة النساء وتعزيز الزراعة في البلدان العربية، منظم من طرف المكتب العربي في برنامج الأمم المتحدة الاقليمي لتعاون مع الهيئة المغربية للوقاية من الرشوة.

28 نونبر 2014: تنظيم لقاء خاص حول موضوع "الوساطة المؤسساتية دعامة لحماية حقوق الإنسان"، بمراكش.



في إطار العلاقة التي تربط مؤسسة وسيط المملكة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعوة منه شاركت المؤسسة في الانشطة التالية:

11 اكتوبر 2014: لقاء وطني حول "التقييم نصف المرحلي لتفريد الخطة الحكومية للمساواة"، منظم من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

16 و17 اكتوبر 2014: دورة تكوينية حول "الحرية الالية الوطنية البريطانية للوقاية من التعذيب"، منظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمشاركة مع السفارة البريطانية.

30 اكتوبر 2014: لقاء حول موضوع "اية قراءة لمشروع القانون 13 31 المتعلق باحق في الوصول إلى المعلومات" من قبل جمعية ترانسبارانسي المغرب بدعم من منظمة اليونسكو.

11 و12 اكتوبر 2014: ندوة إقليمية حول موضوع "دور الاجتهاد القضائي في حماية حقوق النساء"، منظمة من طرف مكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالرباط.

25 ابريل 2014: اللقاء التواصلي الوطني لإطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الثانية عشر اوقات العنف ضد النساء، منظم من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

27 إلى 30 نونبر 2014: المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المتعدد المراكز.

30 اكتوبر 2014: مشاركة المؤسسة في البرنامج الإذاعي "مساءة الإفاعة الوطنية"، من اجل التعريف بمحتويات التقرير السنوي لسنة 2013.

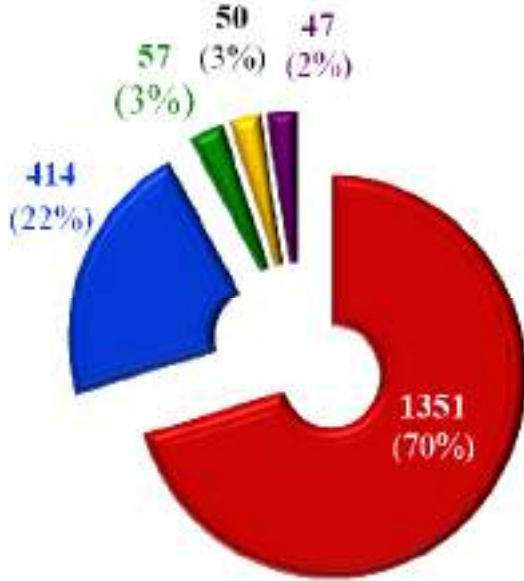
16 نونبر 2014: مشاركة المنبوية الشهرية للمؤسسة بمهمة خدمة تطوان في البرنامج الأسبوعي "شؤون" "بإذاعة طنجة المحلية.

إحصاءات مؤسسة وسيط المملكة برسم سنة 2013

توزيع العدد الإجمالي للشكايات حسب الإجراء المتخذ بعد الدراسة



برسم سنة 2013



- شكايات تمت مراسلة الإدارات المعنية في شأنها
- شكايات تمت مراسلة أصحابها من أجل تنعيم الملف
- شكايات تم حفظها
- شكايات أحييت على المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- شكايات لا تدخل ضمن اختصاص المؤسسة

توزيع الشكايات الموجهة إلى الإدارات المعنية حسب المال

برسم سنة 2013



- شكايات أثبتت الإدارات المعنية أن ملفاتها معروضة على القضاء
- شكايات تم إرشاد أصحابها من طرف الإدارات المعنية
- شكايات تمت تسويتها من طرف الإدارات المعنية
- شكايات تعذرت تسويتها من طرف الإدارات المعنية
- شكايات في طور الدراسة أو التحري بالإدارات المعنية
- شكايات أثبتت الإدارات المعنية أن ملفاتها معروضة على القضاء

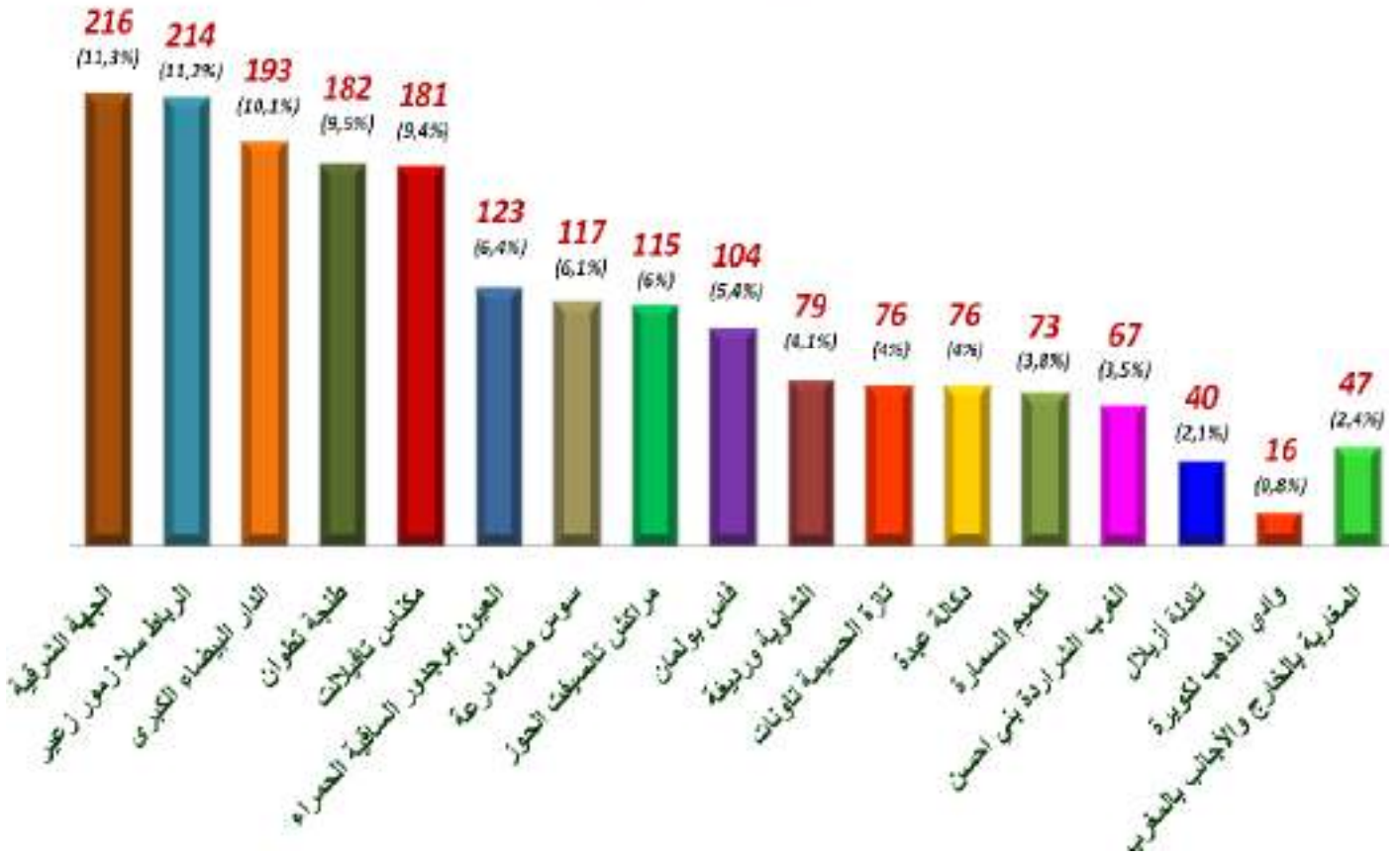
توزيع العدد الإجمالي للشكايات حسب القضايا الرئيسية
برسم سنة 2013



توزيع العدد الإجمالي للشكايات حسب القطاع على الصعيد الوطني
برسم سنة 2013



توزيع العدد الإجمالي للشكايات حسب الجهات الترابية للمملكة
برسم سنة 2013



قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٧٠

"دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية"

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 18 كانون 2014 على القرار المعنون بـ: "دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

وقد تم إدماج اقتراح وسيط المملكة بخصوص الإطار الدستوري لمؤسسات الامبودسمان.

وقد تضمن هذا القرار مجموعة من الاعتبارات الخاصة بدور الوسطاء والامبودسمان في الحكامة الرشيدة في الإدارات العامة وفي تحسين علاقاتها مع المواطنين وفي تعزيز توفير الخدمات العامة، واحترام مبادئ العدالة والمساواة، وتقديم المشورة بخصوص ملاءمة التشريعات والممارسات الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وكذا تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات،

وسجلت جمعية الأمم المتحدة في هذا القرار ارتياحها لعمل الذي تقوم به جمعية الامبودسمان المتوسطيين والجمعية الإيبروامريكية، وجمعية الامبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين والجمعية الاسبانية للامبودسمان والجمعية الإفريقية للامبودسمان، والمنظمة العربية للامبودسمان والجمعية الآورية للوسطاء والإتحاد الدولي للامبودسمان وغيرها من الجمعيات الجهوية التي تعمل في هذا المجال.

وطالبت الجمعية العامة في هذا القرار بشجع الدول الاعضاء على القيام بما يلي:

- النظر في إنشاء مؤسسات مستقلة تدار ذاتيا لأمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، أو تعزيز ما هو قائم منها، على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد المحلي عند الاقتضاء؛
- تزويد مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، حيثما وجدت، بإطار دستوري وتشريعي ملائم، وكذلك بالموارد المالية وجميع الوسائل الأخرى الكافية لضمان اضطلاعها بولايتها بكفاءة واستقلال وتعزيز شرعية ومصداقية ما تتخذه من إجراءات بوصفها الجهات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- تنظيم أنشطة للتنوع وتنفيذها، حسب الاقتضاء، على الصعيد الوطني، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية من أجل زيادة الوعي بالدور المهم الذي تقوم به مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛
- وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بعمل وإداء مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لأمناء المظالم.